

Distr.: General
26 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يوسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل شن حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر، في انتهاك جسيم للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاع المسلح وحظر القيام بأعمال انتقامية وعقوبات جماعية ضد السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. ويهدد العدوان الإسرائيلي المكثف على قطاع غزة بزيادة زعزعة الحالة في الميدان، وفتح الأبواب على مصراعها أمام دوامة جديدة من العنف المميت. ويستوجب هذا اهتمام المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، الذي يحتم عليه الواجب العمل على صون السلم والأمن الدوليين. فالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تخضع بالكامل لاتفاقية جنيف الرابعة، يجب ألا تظل استثناءً من ذلك الواجب.

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، استمر عدد الضحايا المدنيين في الارتفاع نتيجة الهجمات الإسرائيلية الوحشية، إذ قُتل ما لا يقل عن ١١ مدنيا فلسطينيا وأصيب ما يزيد عن ٣٠ شخصاً، من بينهم نساء وأطفال، والعديد من المصابين بإصابات خطيرة يكافحون للبقاء على قيد الحياة. وقد نتجت جميع حالات القتل والإصابة عن الضربات الجوية العسكرية التي



شنتها السلطة القائمة بالاحتلال على المناطق المدنية في غزة. وشملت هذه الضربات الجوية هجمات محددة الهدف قامت إسرائيل من خلالها بوحشية بإعدام مزيد من الفلسطينيين خارج نطاق القانون.

وفي هذا الصدد، وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، شنت إسرائيل ضربة جوية متعمدة على مركبة سائرة في منطقة رفح، فقتلت اسماعيل الأسمر، البالغ من العمر ٣٤ عاماً، وضربة جوية أخرى في وقت لاحق من ذلك اليوم على منطقة الشيخ رضوان بمدينة غزة، فقتلت عطية محمود مقاط، البالغ من العمر ٢١ عاماً. وقُتل رجل آخر هو إسماعيل أموم، وعمره ٦٥ عاماً، في هجوم إسرائيلي بالقرب من دير البلح في وسط غزة، حيث أكدت أشلاؤه المتفحمة مرة أخرى فظاعة الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

وبالأمس، الموافق ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية سلسلة من الضربات الجوية، فقتلت ما لا يقل عن ثمانية فلسطينيين وجرحت العشرات غيرهم. ومن المفجع أنه قد تم شن هجوم جوي على مركز رياضي يدعى "نادي السلام للرياضة" يقع في منطقة مدنية ذات كثافة سكانية عالية في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل طفل يُدعى سلامة المصري يبلغ عمره ١٧ عاماً، ومقتل علاء عدنان الجخبير، وعمره ٢٢ عاماً، وجرح ٢٠ آخرين من المدنيين، من بينهم ٧ أطفال و ٤ نساء. وأيضاً في ٢٥ آب/أغسطس، شنت إسرائيل هجمات استهدفت حي السودانية في مدينة غزة، فقتلت سليم خالد العراييد، وعمره ٢٥ عاماً، وعلاء أبو الخير، وعمره ٢٤ عاماً، كما شنت هجوماً على منطقة رفح أسفر عن مقتل عماد أبو حرب، البالغ من العمر ٣٢ عاماً، ورجاء محمود السباحي، وعمره ١٩ عاماً، ومحمد طافش، وعمره ١٩ عاماً، وهشام أبو حرب، وعمره ٢١ عاماً.

وتكرر القيادة الفلسطينية تأكيد إدانتها البالغة لهذا التصعيد للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي تضمن عمليات قتل وإصابة متعمدة للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك جسيم للقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى التدمير المتعمد للممتلكات والهياكل الأساسية المدنية. ونحن نكرر المطالبة بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، كما نُكرر المطالبة بأن تحترم إسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ومن الواضح أن أعمال الإرهاب والعنف الإسرائيلية هذه - سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وبما في ذلك الهجمات العنيفة المستمرة من جانب المستوطنين الإسرائيليين - إنما يُقصد بها غرس المزيد من الخوف والصدمة والمعاناة فيما بين السكان المدنيين الفلسطينيين، بهدف إثارة دورة جديدة من سفك الدماء، وزيادة زعزعة الوضع الهش بالفعل، ويجب عدم التسامح بشأن هذه الأفعال. ويجب على المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، مطالبة إسرائيل بالوقف الفوري لاعتداءاتها العسكرية، وبالالتزام بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وثمة أهمية حاسمة لاتخاذ موقف حازم وواضح كهذا لوقف ضياع المزيد من الأرواح البريئة والحيلولة دون الوقوع في دوامة أخرى من العنف المميت والمدمر فيما بين الجانبين، مع ما لذلك من عواقب سلبية بالنسبة للمنطقة وما ورائها، مما سينأى بنا عن احتمال التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لهذا النزاع المأساوي الذي طال أمده.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤٠٢ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/530-S/2011/529) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل هذا الذي ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين

لدى الأمم المتحدة